التمويل التضخمي و أهميته في الدول النامية

أ/زيتوني عمار

جامعة الحاج لخضر باتنة

المقدمة

للمصادر الداخلية أهمية كبرى في تمويل التنمية، وعدم كفاية هذه الموارد لمتطلبات التنمية، كثيرا ما يؤدي إلى التجاء الدولة إلى مصادر الادخار الإجباري،و بالتالي اللجوء إلى اقتطاع جانب من الدخول والموارد الحقيقية للأفراد.

وتهدف الدولة من وراء ذلك إنفاق قوة شرائية جديدة تقترضها من الجهاز المصرفي لتغطية عجز تستخدمه في الميزانية، وعادة ما يترتب على الإنفاق الحكومي زيادة في المستويات العامة الأسعار بمعدل أعلى من ارتفاع الدخول النقدية، يعني هذا أن الدخول الحقيقية قد انخفضت هذا الانخفاض إجباري ويؤدي إلى انخفاض الاستهلاك، وبالتالي إجبار الأفراد على تكوين ادخار حقيقي من طرف الحكومة. كما أن عملية انتقال الثروة من المستهلك إلى المنتج والناتجة عن ارتفاع الأسعار يحقق نوع من الأرباح الاستثنائية، ذلك ما يخلق حافزا هاما على التوسع في الاستثمار.

إذا نتيجة لضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية، إلى جانب قصور المواد المحلية لتغطية هذه الاحتياجات، فإن الدول النامية تلجأ إلى استخدام التمويل التضخمي أو ما يسمى التمويل عن طريق عجز الميزانية العامة، أي استخدام فجوة في الإيرادات العامة، مما يعني اللجوء إلى الاقتراض لسد هذه الفجوة من البنك المركزي أو من الجمهور أو من الخارج، ومضمون التمويل عن طريق عجز الميزانية العامة يختلف باختلاف البلدان، ففي بعضها كالولايات المتحدة الأمريكية يتسع مفهوم العجز ويشمل كل زيادة في الإنفاق الحكومي على

الإيرادات الحكومية الجارية أيا كان مصدر تمويله، أما في دول أخرى كالهند فإنها تستبعد الإنفاق الممول من طرف الجمهور من مفهوم العجز، لكون هذا الاقتراض يمول من ادخار حقيقي. وينصرف التمويل بالعجز في مفهومه المجرد على الزيادة في مجموع إنفاق الحكومة على الإيرادات الحكومية الجارية، بمعنى أنه يساوي صافي الزيادة في اقتراض الحكومة مضافا إليه صافي النقص من حقوقها وأرصدتها النقدية، ذلك ما أخذت به لجنة الأمم المتحدة لآسيا والشرق الأوسط في دراستها لتمويل التنمية عن طريق عجز الميزانية العامة.[1]

ويعتبر التمويل التضخمي من بين أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها مختلف الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى الاستثمارات التي تفضلها، بمعنى نقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار وبالتالي زيادته.

ويعتبر التضخم من المواضيع إلي تم التطرق إليها بصورة كبيرة في المجال الاقتصادي خاصة فيما يتعلق في مجال النظريات النقدية لذا سوف نهتم في هذه الدراسة بالمواضيع التالية:

- أهمية التمويل التضخمي، التضخم في مختلف المدارس الاقتصادية أي سوف نتعرض إلى الآراء المؤيدة لهذا الأسلوب والآراء المعارضة له مع التطرق إلى الحجج المقدمة من الطرفين، وكما نتناول الآثار الناجمة عن استخدام التمويل التضخمي وحدود اللجوء إلى هذا الأسلوب التمويلي، وفي الختام نتناول التضخم في الدول النامية.

أولا: التضخم في الفكر الاقتصادي:

تعتبر نظرية التضخم كباقي النظريات الاقتصادية التي شهدت تطورات عديدة، أي أن الأفكار الاقتصادية المتعلقة بالتضخم سايرت المشاكل الاقتصادية

التي شهدها العالم. وسوف نتناول الأفكار الاقتصادية لنظرية التضخم وفق التسلسل التاريخي لهذه المدارس.

1- المدرسة الكلاسيكية: لقد اعتمدت المدرسة الكلاسيكية في تفسير ظاهرة التضخم على نظرية كمية النقود. وبالمفهوم البسيط لهذه النظرية فأن التضخم يحدث نتيجة لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي. ولقد قامت هذه النظرية في إطار من الافتراضات الأساسية التي قام عليها الفكر الكلاسيكي بصفة عامة، مثل افتراض حالة التوظيف الكامل، وإن الادخار يساوي الاستثمار أي عدم وجود الاكتناز، والمرونة التامة للأسعار. وفقا لهذه النظرية نجد أن هناك ثلاثة عوامل تتحكم بالمستوى العام للأسعار وهي كمية النقود، سرعة تداولها، كمية السلع والخدمات المعروضة. ويعتبر الكلاسيك بأن هذه العوامل متغيرات مستقلة، وباعتبار أن كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للسلع والخدمات يتغيران ببطء في المدى الطويل بالتالي يمكن اعتبارهما عوامل ثابتة[2]، ومن هنا يتبلور مضمون نظرية كمية النقود في أن كمية النقود هي العامل الفعال المسيطر في تحديد المستوى العام للأسعار،أي أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود، وعلى هذا الأساس يعتبر التضخم وفق نظرية كمية النقود هو الزيادة المحسوسة في عرض النقود. أي أن التضخم بموجب هذه النظرية يحدث نتيجة لزيادة النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي، ففي الفترة القصيرة واستنادا إلى الفروض التي قامت عليها نظرية كمية النقود، فإن زيادة النقود تؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى الأسعار لأن الناتج الحقيقي يكون ثابتا عند مستوى التوظيف الكامل، أما في الفترة الطويلة فإن الناتج القومي الحقيقي يتغير، وبذلك فإذا ما زادت كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وعلى هذا الأساس فإن تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار يقتضي تثبيت كمية النقود في الفترة القصيرة، وزيادتها بنفس معدل الناتج القومي في الفترات الطويلة، ويمكن معالجة التضخم في تخفيض كمية النقود، ولقد تعرضت هذه النظرية كسائر النظريات الخاصة بالمدرسة الكلاسيكية إلى مجموعة من الانتقادات تتمثل في كون أن هذه النظرية تفترض أن كمية النقود هي التي تؤثر في المستوى العام للأسعار في حين أن المستوى العام للأسعار لا يؤثر على كمية النقود، وفي الحقيقة أن هناك تأثير لمستوى الأسعار على كمية النقود، أي أن ارتفاع الأسعار وخاصة إذا كان هذا الارتفاع كبيرا يؤدي إلى زيادة سرعة تداول النقود، ثم إلى زيادة في كمية النقود، كما أن هذه النظرية تفترض استقلال حجم الناتج القومي عن التغير في التداول النقدي -مبدأ حياد النقود في الحياة الاقتصادية- في حين أن هذا الاستقلال لا وجود له، حيث يتأثر حجم الناتج القومي بالتغير في العوامل النقدية.

ورغم الانتقادات السابقة لهذه المدرسة إلا أنها سيطرت على الفكر الاقتصادي حتى بعد الحرب العالمية الأولى أي بعد ظهور مجموعة من المشكلات الاقتصادية، ومن أبرزها مشكلة التضخم التي عانت منها الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من الدول الأوروبية التي تأثرت بالحرب، واعتبر البعض بأن الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول سوف تعود إلى ما كانت عليه قبل الحرب وأن هذه المشاكل نتيجة للحرب العالمية الأولى، لكن تفاقم المشاكل التي ظهرت في تلك الفترة كالركود البطالة، عدم الاستقرار الأزمات النقدية...الخ، والتي فشلت المدرسة الكلاسيكية في حلها أدى بالنتيجة إلى تراجع المدرسة الكلاسيكية وأفكارها وبالتالي ظهور أفكار جديدة أخرى تتمثل في الفكر الكينزي.

2- نظرية التضخم في الفكر الكينزي:

حاولت هذه النظرية الابتعاد عن الأفكار التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في مجال التضخم، بمعنى أن المستوى العام للأسعار يتحدد بوسائل مختلفة عن تلك التي اعتمدت عليها المدرسة الكلاسيكية، واستعان كينز بأدوات تحليلية جديدة كالمضاعف والمعجل بدلا من التقلبات في كمية النقود، وبين كينز أن للتقلبات في الإنفاق الحكومي الدور الهام في تحديد المستوى العام للأسعار إلى جانب التوظيف والتشغيل. والوسائل التي اعتمد عليها كينز في تحليلية تتبلور من خلال تفاعل قوى الطلب الكلى والعرض الكلي وتؤثر على المستوى العام للأسعار، وفرق كينز في هذا المجال بين حالتين.

أ- **حالة عدم التشغيل الكامل:** وفي هذه الحالة تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية معطلة ولا تعمل بكل طاقتها، وبالتالي فإن أي زيادة في الطلب ستؤدي إلى إحداث زيادة في عرض السلع والخدمات، بمعنى آخر أن زيادة في الطلب الفعلي يولد زيادة حركة المبيعات في السوق وزيادة أرباح المنتجين وبالتالي زيادة تشغيل الطاقة الإنتاجية المعطلة، أي زيادة حجم الطلب الفعلي في مرحلة ما قبل التشغيل الكامل لا تؤدي إلى زيادة في الأسعار، لكن في الأمد البعيد ومع استغلال الطاقة الإنتاجية المعطلة، وبالتالي زيادة التوظيف في الفروع المختلفة، فإنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ظهور اتجاهات تضخمية، حتى و لم يبلغ الاقتصاد الوطني مرحلة التشغيل الكامل. ويطلق كينز على هذا التضخم بالتضخم الجزئي وتكون أسبابه في:

- نشوء الاختناقات في بعض قطاعات الاقتصاد القومي بسبب نقص العناصر الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.
- ضغط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور.

●ظهور بعض النزاعات الاحتكارية.[3]

ب- حالة التشغيل الكامل: في هذه الحالة أن زيادة في الطلب الفعلي لا يقابله زيادة في العرض الحقيقي بسبب التشغيل الكامل، وبالتالي فإن مرونة عرض السلع والخدمات تكون منعدمة، مما يعني في هذه الحالة ارتفاع في الأسعار. لكن وفق هذه النظرية فإن زيادة كمية النقود الناتجة عن وصول الاقتصاد القومي إلى حالة تشغيل كامل ليس من الضروري أن يتولد عنه ارتفاع في الأسعار، إذ قد يصاحب هذه الزيادة النقدية زيادة مماثلة في ميل الأفراد للادخار والاكتناز، وبالتالي لا يزداد حجم الطلب الفعلي، ويمكن أن نلخص مضمون نظرية كينز بأن التضخم يحدث نتيجة فائض الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، وحيث أن هذه النظرية تقوم على افتراض وقوع الاقتصاد بعيدا عن مستوى التوظيف الكامل فإن اللجوء إلى سياسة الإصدار النقدي لتمويل الاستثمارات سيؤدي إلى تشغيل جزء من الطاقة المعطلة مما يترتب عليه توزيع دخول جديدة على المشاركين في عملية الإنتاج، فيزداد الناتج الوطني ثم الادخار والاستهلاك، وتتولى هذه الزيادات بفعل مضاعف الاستثمار حتى يتعادل الادخار والاستثمار، ويرافق ذلك تحرك الاقتصاد باتجاه مستوى التوظيف الكامل، أما ارتفاع مستوى الأسعار الذي قد يصاحب الزيادة في الطلب بتأثير الدخول الجديدة فإنه لا يعتبر تضخما في جميع الحالات بل تشجيعا وبالتالي حافزا لزيادة الإنتاج، لكن ما أن يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل فإن الزيادة في الطلب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وعلى هذا فإن نظرية كينز تتفق مع النظرية الكلاسيكية في حالة التوظيف الكامل.

ومن بين الانتقادات التي وجهت إلى نظرية كينز انتقادات بينت هانس والتي تعتبر أن طريقة كينز في التحليل خاطئة لأنه يفترض أن الطلب على السلع يتضمن

طلبا على العمل أيضا، وبالتالي خالف ما جاء به جون ستيوارت ميل بأن الطلب على السلع لا يتضمن طلبا على العمل.[4]

3- النظرية الحديثة: من بين النظريات الجديدة في تفسير ظاهرة التضخم مدرسة شيكاغو أو ما يعرف بالنظرية الجديدة لكمية النقود. بمعنى أن هذه المدرسة ظهرت على أثر تطوير النظرية الكمية للنقود بما يتناسب والمتغيرات الاقتصادية لجعلها أكثر قدرة على التلاؤم مع الظروف الجديدة، وأهم ما يجعل هذه المدرسة مسايرة للأوضاع نظرتها للطلب على النقود كجزء من نظرية الأصول أو رأس المال. وتميزت كذلك باعتمادها تابع الطلب على النقود واعتبارها للدخل أو الثروة بمثابة المتغير الأساسي في هذا التابع، أما باقي المتغيرات وبالأخص معدل الفائدة فإنه اعتبر ثانويا.ومن بين الاتجاهات المعاصرة كذلك في مجال التحليل النقدي، المدرسة السويدية الحديثة والتي يمثلها ليندال وبنت هانس وأهم التجديدات لهذه النظرية هي أنها قد أعطت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، وترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا يتوقف على مستوى الدخل فقط كما يرى كينز، بل يتوقف كذلك على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار، وبالتالي لا يتساوى الاستثمار والادخار إلا في حالة التوازن. وتقلب مستوى الأسعار يعود أساسا إلى عدم تساوي الادخار المتوقع مع الاستثمار المتوقع، فزيادة الاستثمار المتوقع عن الادخار المتوقع يعني زيادة الطلب عن العرض مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وهذا يؤدي إلى أن المنتجين يحققون بعض الدخول غير المتوقعة، وبالتالي فإن المدرسة السويدية تفسر أن التضخم ينتج بسبب خلل بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط، أو بين الادخار المتوقع والاستثمار المتوقع، هذا الاختلال ينعكس في وجود فجوة في أسواق السلع وفجوة في سوق عوامل الإنتاج ووجود دخول غير متوقعة للمنتجين.

و لم يتوقف النقاش حول التضخم فيما سبق بل استمر بين الاقتصاديين ومن بين الآراء التي تناولت أسباب التضخم. ماشلوب Machlup في سنة 1978 حيث قال بأن ظاهرة التضخم لا يمكن أن تبرز دون الزيادة في الكتلة النقدية وبالتالي فإن الزيادة في الكتلة النقدية تعتبر شرطا ضروريا لارتفاع الأسعار في المدى البعيد.[5]

أما الاقتصادي كاهن "KAHN" في سنة 1976يقول بأنه من الطبيعي تقبل وجود ظاهرة التضخم إذا كانت الزيادة في الكتلة النقدية ليست سببا للتضخم بل يمكن اعتبارها شرطا ضروريا.

ويضاف إلى ما سبق رأي رهيس "RHYS" و باري في سنة 75 حيث يعتبران زيادة الكتلة النقدية عرضا وليست سببا للتضخم، أي تعتبر من الأسباب الميكانيكية وليست من الأساسية.

ونلاحظ من الآراء السابقة بأنها تتفق جميعا في كون الزيادة في الكتلة النقدية ليست سببا في التضخم بل تعتبر شرطا ضروريا لها. أما كوني فيختلف عن الآراء السابقة في اعتبار الكتلة النقية شرطا كافي لظهور التضخم.

مما سبق نجد أن هناك مدارس مختلفة تناولت ظاهرة التضخم وأرجعتها لأسباب مختلفة، لكن بقدوم الثمانينات أصبح ينظر للتضخم على أنه ليس مشكلة ويمكن التعايش معه، كما يمكن استخدام التمويل التضخمي كمصدر تمويلي، لكن في الحدود المعقولة والمقبولة والتي سوف نحاول التطرق إليها لاحقا عند دراستنا عن حدود و إمكانية اللجوء إلى التمويل التضخمي.

ثانيا: أراء الاقتصاديين في التمويل التضخمي:

لا يلق التمويل التضخمي تأييدا مطلقا من الاقتصاديين ولقد دافع بعض الاقتصاديين في الخمسينات والستينات على معدل التضخم البسيط كأداة لتشجيع

النمو، إلا انه لم يبق من هؤلاء المدافعين إلا القليل، أما بالنسبة للدول النامية فهناك من يؤيد استخدام التمويل التضخمي كسياسة اقتصادية نظرا لما لها من فعالية، وهناك مجموعة أخرى عكس الأولى تقدم حجج ومبررات تدعو من خلالها إلى عدم جدوى وفعالية التمويل التضخم.

في هذا الإطار الذي انقسم الاقتصاديون إلى مؤيدين للتمويل التضخمي كوسيلة لتمويل التنمية ومعارضين له. سوف نقوم بعرض الرأيين السابقين مع تقديم حجج ومبررات كل فريق.

1- الاتجاهات المؤيدة للتمويل التضخمي: يعتقد أنصار التمويل التضخمي بأنه يعتبر من بين الوسائل الفعالة التي يمكن للبلدان المتخلفة أن تلجأ إليه لتمويل التنمية و أنصار هذا الرأي يعتبرون أن مشكلة البلدان النامية لا يكمن في المفاضلة بين الأخذ بالتضخم أو عدمه، إنما تتمثل في تقدير موجة التضخم المناسبة التي تتحقق أثناء عملية التنمية، وتعددت الحجج والتبريرات المقدمة في هذا الإطار، وتميزت بكونها لا تشكل إطارا واحدا، إلا أنها تؤيد في جوهرها التضخم، وتتمثل الحجج الرئيسية لمؤيدي أسلوب التمويل التضخمي في البلدان النامية إلى:

أ- التضخم كمحفز للاستثمار: يعتبر الاقتصاديون منذ فترة ليست بالقصير أنه بإمكان التضخم أن يلعب دورا هاما في تحفيز المنشآت الخاصة على زيادة الاستثمارات، ويصح ذلك في كل من الدول النامية والمتقدمة على السواء، كما يلعب التضخم دورا في إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف القطاعات، أي أنه يساعد على سحب هذه العناصر من القطاعات التقليدية إلى القطاعات الحديثة ذات الإمكانيات الهائلة، وبالتالي لم يصبح التضخم غير مرغوب فيه بل أصبحت الحكومات تبحث عن معدل معتدل للتضخم لهدف إنعاش التنمية، وتشير التجربة إلى أن بعض التضخم حتمي في المجتمعات النامية الراغبة في تحقيق نموا سريعا في

متوسط دخلها، على أن يكون التضخم ناتجا عن سياسة مقصودة و يمكن التنبؤ به، علما بأن الاقتصادي السويدي كنت وكسل Knut Wicksell قد أشار إلى ذلك، وفي هذه الحالة فإن تأثيرات التضخم لن تحدث وسوف يأخذها الأفراد في هذه الحالة في حساباتهم عند اتخاذهم للقرارات[6]، ويصح هذا في الدول المتقدمة،أما بالنسبة للدول النامية فيكون من الصعب التوقع والتنبؤ بالتضخم مما يؤدي في الفترة القصيرة إلى ارتفاع في الأسعار وبالتالي انتعاش التنمية، أما في الأجل الطويل فإن سياسة التضخم المقصودة يعتمد نجاحها على عدم فهم الأفراد للسياسات التمويلية، و بصفة عامة فإن التضخم المقصود والمعتدل في الدول النامية يؤدي إلى إعادة توزيع و توجيه عناصر الإنتاج من قطاع إلى أخر، ويؤدي إلى زيادة الاستثمارات كما يقلص من الاستهلاك.

ب- تتميز الاقتصاديات المتخلفة بخاصية الاكتناز، حيث تبلغ مكتنزات الأفراد إلى نسبة مهمة من الدخل الوطني، واللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد يجعل كمية النقود الجديدة تعادل الأموال المكتنزة وبالتالي لا تظهر ضغوط تضخمية وإن ظهرت فتكون منخفضة و بسيطة.

ج- إن الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي قد تنشأ من استخدام الدول النامية لأسلوب التمويل التضخمي تعد بسيطة جدا مقارنة بالمزايا والفوائد التي تنشأ وتنتج من عملية التنمية والتي تحققت نتيجة استخدام هذا الأسلوب.

يقول في هذا الإطار نيكولاي كالدور أن الجرعات المتوسطة من التضخم تكون ضرورية للنمو الاقتصادي، و تتركز وجهة نظره في أنه عندما يرى المنظمون أن الأسعار قد ارتفعت فإنهم يقبلون على الاستثمار، وبالتالي زيادة معدل النمو.

د- اللجوء إلى التمويل التضخمي يكفل التشغيل للموارد العاطلة خاصة في مجال القطاع الزراعي، لأن الإنفاق الاستثماري الممول بنقود جديدة يضمن تشغيل الموارد الجديدة.

هـ- ظاهرة الوهم النقدي: ينطوي هذا الاتجاه على توهم العمال بارتفاع مستوى المعيشة نتيجة زيادة الدخل النقدي، الناتج من زيادة الأجور لمواجهة الزيادات في ارتفاع الأسعار ومحاولة المحافظة ولو نسبيا على مستوى المعيشة.

و- التضخم وسيلة فعالة لتكوين ادخار إجبار يمكن من تحقيق الاستثمار المطلوب الذي يستحيل الوصول إليه بوسائل التمويل الأخرى[7]، ذلك لكون الارتفاع في مستوى الأسعار الناتج عن استخدام التمويل التضخمي يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، مما يعني توجهه إلى الادخار، وبالتالي تحويله إلى قطاع الأعمال، بمعنى آخر فإن التضخم يعمل على إعادة توزيع الدخول الحقيقية من قطاعات الاقتصاد القومي والتي يكون فيها الميل الحدي للادخار منخفضا إلى القطاعات الأخرى التي يكون هذا الميل مرتفعا.

ل- يحقق التضخم ما أ سماه الكلاسيك بالتحركات الدولية لرأس المال، حيث ترى النظرية الكلاسيكية أنه لكي ينتقل رأس المال من بلد إلى أخر يستلزم أن يكون في البلد المقترض درجة معينة من التضخم، و بالتالي ارتفاع في الأسعار تزيد عما سواه من الدول.

ويعنى ذلك في التفكير الكلاسيكي حدوث عجز في موازين المدفوعات الجارية للبلدان المقترضة نتيجة لتدهور معدل الاستبدال. فالتضخم يؤدي إلى تسهيل استيراد رأس المال من الخارج بسبب ارتفاع الأسعار، وبالتالي ارتفاع الأرباح مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي دخول رؤوس الأموال من الخارج.

ي- نلاحظ من الحجج السابقة والتي يقدمها أنصار التمويل التضخمي لا يمكن قبولها لأنها تستند على تجارب تاريخية للدول الرأسمالية المتقدمة، ظروف هذه الدول تختلف عن ظروف الدول النامية في الفترة الحالية، و يضاف إلى ذلك أنه في الحقيقة فإن الكثير من هذه الحجج المقدمة تعتبر تبريرا لفشل حكومات معينة كما هو الحال في أمريكا اللاتينية من 1950 إلى 1975، حيث يعتبر التضخم سواء كان من الدول المتقدمة، أو المتخلفة ناتجا عن أخطاء في السياسة، أو سوء التنبؤ بظواهر اقتصادية كصدمة أسعار النفط والكوارث الزراعية مثلا، و ليست سياسة مقصودة، كما ترى هذه المجموعة لهدف زيادة معدل النمو. ويؤيد ذلك بعض الملاحظين و منهم هرش مان حيث يرى أن التضخم في أمريكا اللاتينية لم يكن مقصودا. مما يدفعنا إلى اعتبار أن الحجج المقدمة من طرف هذه المجموعة لم تكن قائمة على أساس منطقي منظم، بل ما هي في الواقع سوى تبريرات لأخطاء من السياسة الاقتصادية، وإضافة إلى ذلك الآثار السلبية الناجمة عن التضخم والتي سيتم تناولها لاحقا.

2- الاتجاهات المعارضة للتمويل التضخمي:

يعارض الكثير من الاقتصاديين الأخذ بالتضخم كوسيلة للتمويل في البلدان المتخلفة، ويعتقدون بضرورة ضمان الاستقرار النقدي عند تحقيق التنمية الاقتصادية، وهو هدف كل سياسة اقتصادية سليمة، و ترى هذه المجموعة بأن تحقيق عملية التنمية عن طريق اللجوء إلى التضخم مهلة لمبادئ التحليل الاقتصادي العادي، وينتج عنه أثارا سلبية عديدة، وتتمثل الحجج التي تقدمها المجموعة، الرافضة لاستخدام التمويل التضخمي في:

أ- الرد على الحجج المؤيدة: إن حجج التي قدمها المؤيدين للتمويل التضخمي تعتبر حسب هذه المجموعة افتراضات غير واقعية، كما أنها تنظر نظرة

سطحية إلى مشكلة التخلف والتنمية في البلدان النامية، ففيما يخص ظاهرة الاكتناز والتي تعتبر من دوافع اللجوء إلى التمويل التضخمي، فإن معدل الاكتناز أمر صعب معرفته أصلا، وبالتالي يصعب زيادة الكتلة النقدية بنفس معدل الاكتناز، كما أنه حتى ولو تم الاعتماد على الاكتناز وضخ كمية النقود، فإنه في حالة قيام بعض المكتنزين ولأسباب مختلفة بزيادة معدل الإنفاق أو التخلي عن الاكتناز أصلا فإن ذلك يخلق أثارا سلبية.

إن افتراض المؤيدين على عدم الخشية من ارتفاع الأسعار لكون ذلك يؤدي إلى زيادة تشغيل الموارد العاطلة، ففي الأصل لا توجد موارد عاطلة ولا أجهزة إنتاجية مرنة ومعطلة أصلا في الدول النامية، وبمعنى آخر فهذا الرأي يستند على العلاج الذي قدمه كينز والذي كان مقدما لدول معينة تختلف عن الدول النامية في الفترة الحالية.

كما أن ظاهرة الوهم النقدي قد تكون في فترة قصيرة بمعنى أن العمال قد يكونوا في الفترة القصيرة متأثرين بهذه الظاهرة، لكن بعد فترة معينة سوف يطالبون برفع أجورهم، وقد يتم تمويل ذلك بإصدار تضخمي جديد، مما يخلف مضاعفات يصعب التحكم فيها.

ويضاف إلى النقد السابق أن التمويل التضخمي لا يمكن أ ن يكون محفزا للاستثمار، لأنه من الصعب ضمان عدم تحول الأرباح الناتجة عن التضخم إلى مجالات أخرى كالمضاربة مثلا، وعدم كفاءة الدولة في توجيه الاستثمارات نظرا لهيكل اقتصاديات الدول النامية لا سميا ضعف أسواقها النقدية والمالية.

كما أن للتمويل التضخمي آثارا سلبية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وهذه الآثار تعتبر باهظة، بمعنى أن المجموعة المعارضة للتمويل التضخمي ترى بأن اللجوء إلى هذا المصدر يؤدي إلى ظهور أثار كبيرة ومؤثرة،

فهو يؤدي إلى تخفيض الادخار الاختياري، وإلى انحراف في الاستثمار واختلاف في التوازن المالي الخارجي إلى غير ذلك من الآثار السلبية وما يؤيد رأي هذه المجموعة بعض الدراسات التي أجريت على مجموعة من الدول المتقدمة لتحديد العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي. حيث قام في هذا الإطار مجموعة من الاقتصاديين بإجراء دراسة لتحديد العلاقة بين التضخم والنمو ونوع هذه العلاقة، وقسمت الدراسة إلى تحديد هذه العلاقة في الفترة القصيرة، وكذلك على المدى البعيد،و كانت النتيجة في الفترة الطويلة أن العلاقة بين التغير في الأسعار ومعدل النمو الاقتصادي ليست ثابتة في كل الدول، بل تختلف من دولة إلى أخرى، الشيء الذي يثبت عدم انتظامها في المدى البعيد، ولقد تم استخدام معامل الارتباط بين معدل التغيير في الأسعار ومعدل النمو الاقتصاد فتبين من خلال هذه الدراسة أن معامل الارتباط أحيانا يكون سالب وأحيانا أخرى يكون موجب، بمعنى إن العلاقة تكون طردية وفي أحيان أخرى عكسية، فمثلا في المملكة المتحدة كانت العلاقة عكسية حيث قدر معامل الارتباط 0.47- و في اليابان 0.95- أما في السويد فكانت طردية حيث بلغ معامل الارتباط بـــ 0.36 و في كندا 0.85، ويضاف إلى اختلاف نوع العلاقة اختلاف كبير في قوة هذه العلاقة بمعنى أنه أحيانا تكون علاقة قوية وأحيانا ضعيفة، فنجد أن قوة العلاقة بين التغير في الأسعار في المملكة المتحدة تعتبر ضعيفة مقارنة باليابان0.95- حيث تعتبر هذه العلاقة عكسية وقوية جدا، ونفس الشيء بالنسبة للسويد نجدها علاقة طردية وضعيفة، أما في كندا فهي علاقة قوية جدا وطردية.

إذا من النتائج السابقة نجد العلاقة بين النمو والأسعار في الفترة الطويلة ليست ثابتة دائما بل مختلفة من دولة إلى أخرى، وبالتالي لا يمكن الأخذ برأي

المجموعة المؤيدة لاستخدام التمويل التضخمي بأن التضخم إلى زيادة معدل النمو ويشجع الاستثمارات.

وكل ما قيل عن العلاقة بين التغيير في الأسعار ومعدل النمو في الفترة الطويلة يمكن إعادته على الفترة القصيرة حيث أثبتت الدراسة نفس النتائج مع تغيير طفيف داخل الدولة نفسها بمعنى أن هناك اختلاف في نوع العلاقة ففي حالة بعض الدول تكون طردية وفي دول أخرى تكون عكسية كما هو الحال بالنسبة لألمانيا فالعلاقة عكسية وكذلك بالنسبة لليابان، بالمقابل طردية في كل من المملكة المتحدة 0.25 والسويد 0،42 و كندا 0،60، وقوة هذه العلاقة مختلفة من دولة إلى أخرى ففي ألمانيا0.75- أي أن العلاقة عكسية وهناك ضعف كبير في هذه العلاقة بينما في كندا 0.60 علاقة طردية وقوية جدا. أما الاختلاف الذي يمكن مشاهدته في الفترة القصيرة هو كون العلاقة بين المتغيرين "الأسعار والنمو" تكون موجبة وتصبح سالبة في المدى البعيد، كما حدث في المملكة المتحدة، أما في باقي الدول لم تتغير نوع هذه العلاقة مثل ألمانيا، السويد، كندا، اليابان وكنتيجة فإن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي، علاقة غير منتظمة وتختلف من بلد إلى آخر وفي البلد الواحد من فترة طويلة إلى فترة قصيرة، وبالتالي لا يمكن القول أن التضخم ممكن أن يساهم في التنمية الاقتصادية.[8]

بعد تعرضنا لرأيين مختلفين في مجال التمويل التضخمي يبقى الإشارة إلى أن التمويل التضخمي رغم كل ما كتب عنه والنقاش الذي دار حول منافعه وأضراره يبقى كمصدر متاح للبلدان النامية، يمكنها اللجوء إلى استخدامه في حدود معينة، إضافة إلى ضرورة استخدام وسائل الرقابة المناسبة على الاستهلاك والاستثمار، وعدم اللجوء إلى الارتفاع الفاحش للأسعار بالاعتماد على زيادة كمية النقود تبعا لزيادة الناتج الوطني، وتوسع القطاع النقدي في الاقتصاد، إلى جانب استخدام

القوة الشرائية الجديدة في تمويل عمليات الإنتاج وخاصة في المجالات الإنتاجية السريعة العائد، وعادة ما يتوقف نجاح التمويل بالتضخم على إمكانية الدولة في التحكم في التضخم الناتج عن طريق جهاز الضريبة، بمعنى استيعاب الزيادة من الدخل بواسطة فرض الضرائب المختلفة، مما يجعل الجزء الأكبر من الأرباح الناجمة من استخدامه يعود إلى النفع العام، وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية، كما يجب على الدولة عدم اتخاذ التمويل التضخمي كمصدر تمويلي لفترة طويلة، بل يجب أن يستخدم دفعات متقطعة بشرط مراعاة التحكم في الآثار الناجمة عن كل دفعة من الدفعات وبالتالي حصر آثاره في نطاق محدود.

ثالثا: أثار التمويل التضخمي:

يعتبر التمويل التضخمي من بين المصادر المتاحة للدول النامية لتغطية عجز الموارد المحلية، لكن رغم ذلك فإن لهذا الأسلوب مساوئ تتمثل في الآثار السلبية الناجمة عن بروز ضغوط تضخمية وخيمة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية. وسوف نحاول تحليل أثار التمويل التضخمي عن طريق دراستنا للآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التضخم.

أ- الآثار الاقتصادية للتضخم: هناك من يعتبر التضخم بأنه جريمة اقتصادية بحيث يعمل على تحطيم القواعد الاقتصادية التي تتخذ كمرشد، كما أنه يعتبر كصورة من عدم الاستقرار، ويبعث على عدم الثقة والطمأنينة.

ولدراسة الآثار الاقتصادية للتمويل التضخمي سوف نحاول توضيح ذلك عن طريق تحديد أثار التضخم على كل من الوضع الاقتصادي للأفراد، إلى جانب أثره على البناء الاقتصادي. فبالنسبة للجانب الأول المتعلق بأثر التمويل التضخمي على الأشخاص فيتحدد في كون التضخم ظلم اجتماعي يؤثر بصورة كبيرة على أصحاب الدخول الثابتة و التي لا تتغير بارتفاع الأسعار في حين يكون تأثيره أقل

حدة على أصحاب الدخول المتغيرة و تتباين درجة تأثير ارتفاع الأسعار على أصحاب الدخول بالنحو التالي.

1- المقرضون: هم أول من يعانون من أثار التغير في قيمة النقود، نتيجة لانخفاض القوة الشرائية للمبالغ التي سوف يستردونها، و بالتالي يكون المقترضون هم المستفيدون من تغير قيمة النقود لكونهم سوف يسددون القرض بقيمته الاسمية، والتي تقل عن قيمته الحقيقية وقت الاقتراض.

2- أصحاب المشروعات: تعتبر هذه الفئة من ضمن الفئات المستفيدة من التضخم نتيجة ارتفاع أسعار منتجاتهم وبالتالي زيادة أرباحهم، بل سوف يستفيدون من أرباح إضافية نتيجة تخزينهم لسلع معينة. علما بأن ارتفاع أجور الطبقة العاملة وبالتالي زيادة تكاليف المشاريع تكون لها جانبا إيجابيا على المشاريع لكون زيادة الأجور سوف تؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات، كما أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات يكون في أغلب الأحيان أكبر من معدل زيادة الأجور،إضافة إلى أن بعض تكاليف هذه المشروعات تبقى ثابتة كما هو الحال في الفائدة.

3-أصحاب الأجور:- تعتبر الأجور من الدخول الأكثر حساسية لارتفاع الأسعار،مما يعني أن زيادة الأسعار تؤدي في أغلب الحالات إلى زيادة الأجور عن طريق النقابات العمالية، لكن هذه الزيادة كما سبق الإشارة تكون أقل من زيادة الأسعار، كما أنه غالبا ما تنقضي فترة من الزمن بين ارتفاع الأسعار و زيادة الأجور،وكذلك أن زيادة الأجور لا تحدث دفعة واحدة في جميع القطاعات الاقتصادية، مما يعني زيادة مرحلية ونسبية، وبالتالي فإن طبقة العمال وأصحاب الأجور يكون تأثرها محدود ونسبي، ويتوقف على العلاقة بين التغير في الأسعار والأجور إلى جانب قوة هذه العلاقة ودرجتها.

4- الفلاحون: في الحقيقة فإن طبقة الفلاحين ليست كما هو الحال بالنسبة لأصحاب المشروعات، لأن هذه الطبقة لا تستفيد من زيادة في أسعار منتجاتها، لكون هذه الزيادة يقابلها ارتفاع في النفقات، أي في السلع والخدمات التي تحتاجها من السوق و من بقية القطاعات الأخرى، وبذلك تتوقف درجة الاستفادة من التضخم بالنسبة لهذه الطبقة على الفرق في تغير أسعار منتجاتها الزراعية والتغير في السلع الرأسمالية وجميع النفقات الخاصة بها، ويرى البعض بأن ارتفاع الأسعار في القطاع الزراعي دوما يكون أقل من ارتفاع الأسعار في القطاع الصناعي، بذلك يتحمل الفلاح الفروق في معدلات الأسعار بين القطاعين.[9]

نلاحظ من التحليل السابق بأن للتضخم أثار على المستوى الجزئي،لكن ذلك لا يعني عدم وجود أثار اقتصادية على المستوى الكلي للاقتصاد الوطني ككل، حيث تتعدد هذه الآثار وتختلف حدتها تبعا لنوعية التضخم، ويمكن ملاحظة هذه الآثار على كل من: جهاز الثمن، وعلى هيكل الإنتاج والتسويق والتوزيع إلى جانب أثره على الجهاز النقدي الداخلي وتتعدى الآثار الاقتصادية للتضخم إلى القطاع الخارجي للاقتصاد أي اختلال في التوازن المالي الخارجي.

ويمكن حصر هذه الآثار في الأتي.

1- انخفاض قيمة العملة وبالتالي انخفاض الادخار وارتفاع الاستهلاك، وهذا الانخفاض في العملة يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملات الأجنبية الأخرى، مما يدفع إلى اللجوء إلى استخدام العملات الأجنبية كمخزن للقيمة بدلا من العملة المحلية، و يقلل من الاستثمارات.

2- إعادة توجيه الاستثمارات إلى قطاعات معينة خاصة تلك المنتجة للسلع الاستهلاكية والتي تكون هوامش ربحها مرتفعة بسبب ارتفاع أسعار منتجاتها على حساب بقية القطاعات الإنتاجية الأخرى، وبالتالي ينتج عنها ما يسمى بإعادة

توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت بين الطبقات الاجتماعية وغالبا ما يكون في صالح المستثمرين في القطاعات المستفيدة من ارتفاع الأسعار.

3- تفاقم العجز في الميزانية العامة، و كذلك في ميزان المدفوعات أيضا لأنه يعيق الصادرات و يشجع الاستيراد.

4- يترتب عن التضخم إحجام قدوم رؤوس الأموال الأجنبية وربما خروج بعض الأموال الوطنية إلى الخارج خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

ب- الآثار الاجتماعية للتمويل التضخمي:

إن التمويل التضخمي يؤدي إلى اضطراب العلاقات الاجتماعية و يعمق الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة،وذلك لما يترتب عليه من إعادة توزيع الدخول بين مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث تحول القدرة الشرائية من أصحاب الدخول الضعيفة والثابتة أو التي تكون مرونتها منخفضة أي تغيرها بسيط مقارنة بالتغيرات في الأسعار كالعمال وأصحاب المعاشات، صغار المدخرين، لصالح الدخول المرتفعة والمستثمرين وأصحاب المشروعات، ولتحديد الآثار الاجتماعية الناجمة عن استخدام التمويل التضخمي كمصدر تمويلي في الدول النامية سوف نتطرق إلى تحديد ذلك على كل من التمايز الاجتماعي وعلى التغير في نظام القيم.

1- أثر التضخم على التمايز الاجتماعي:

ينتج عن استخدام التمويل التضخمي موجات تضخمية حادة، مما يؤدي إلى إحداث تغيرات اجتماعية في البناء الطبقي وبالتالي تغيرات مهمة في المراكز النسبية والمراتب الاجتماعية. وما ينتج عن ذلك من تحولات في علاقات القوى بين الفئات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع بمعنى آخر أن الارتفاع في الأسعار يعتبر عاملا أساسيا ومباشرا في إعادة توزيع الأصول والثروات بين طبقات المجتمع، مما يؤدي

إلى بروز طبقات غنية و ذات دخل مرتفع، وعلى حساب الطبقة المتوسطة التي تصبح طبقة فقيرة بفعل أثار التضخم.

هذا ما يفسر ظهور طبقات الثرية في الدول النامية في فترة قصيرة وتوسيع الطبقات الفقيرة، ذلك بفعل المضاربة التي يقوم بها أصحاب رؤوس الأموال، ومضاعفة دخولها عن طريق اقتناء العقارات والأراضي واكتناز أموالها في اقتناء المعادن الثمينة كالذهب، مما يعطي لهذه الطبقة دورا مميزا في الحياة الاقتصادية في الدولة وتخول لها سلطة القرار في بعض الدول النامية و لقد أشار إلى ذلك د/ رمزي زكي حيث يرى بأن نتيجة تغيير الأسعار تحدث تمايز بين الطبقات والشرائح الاجتماعية ويجب التفرقة فيه بين التمايز الاجتماعي الرأسي أي التمايز الذي ينشأ بين مختلف الطبقات، والتمايز الاجتماعي الأفقي والذي ينشأ بين الشرائح الاجتماعية داخل الطبقة الواحدة.

2- أثر التضخم على التغير في نظام القيم:

يمكن ملاحظة هذه الآثار على كل من نمط الاستهلاك وعلى العمل الإنتاجي في المجتمع، أي على القيم الأخلاقية في المجتمع ككل، حيث يهدف الفرد في المجتمع إلى البحث عن تحقيق الثروة والأغراض الشخصية بأي طريقة كانت، سواء كانت شرعية أو غير ذلك، وتحولت نظرة المجتمع في معايير تقدير الفرد من المعيار العلمي والأخلاقي إلى المعيار المالي فقط، بحيث يصبح الفرد الفقير لا وزن له في المجتمع مهما كانت قيمته الأخلاقية والعلمية ولا وزن له والعكس تصبح الطبقة الغنية ذات قيمة وسلطة في المجتمع، مما يقضي على الطبقات العمالية المنتجة وعلى طبقة الشباب والتي يصبح هدفها الأساسي اللهث وراء تكوين الأموال وعدم الاهتمام بالعلم والتعلم ويمكن تحديد أثر التضخم على نظام القيم من خلال تأثيره على كل من نمط الاستهلاك والعمل المنتج.

أ- أثر التضخم على النمط الاستهلاكي: من الملاحظة الأولية على مجتمعات الدول النامية خاصة منها تلك التي لجأت إلى استخدام التمويل التضخمي في تمويل عملية التنمية منها الجزائر، نجد نمط الاستهلاك قد تغير وهذا التغير جذري، حيث ارتفع الطلب على استهلاك السلع والخدمات بسبب تدهور قيمة النقود، إلى جانب ذلك ظهور طلب جديد على سلع وخدمات كانت غير مستهلكة في السابق، وأصبح الفرد في القرى مستهلكا وغير منتجا، نتيجة لتغير نمط حياته من مزارع منتج كان يغطي حاجاته ويساهم في توفير سلع استهلاكية للسوق الوطنية إلى تاجر في سلع وخدمات معينة تحقق له دخلا أكبر من الدخل الزراعي، ذلك ما أدى إلى إحداث تغيرات عميقة في الأرياف وبروز طلبات جديدة من سلع وخدمات كانت غير معروفة لدى هذه الفئة من المجتمع، لأن غالبية الأفراد الذين تركوا المجال الإنتاجي وتحولوا إلى المضاربة وفي اقتناء المعادن النفيسة والأراضي لا يكتفون باستهلاك السلع والمنتجات المحلية والوطنية، بل يفضلون استهلاك السلع المستوردة مما أدى إلى توسيع السوق السوداء التي تظهر في بعض القرى والمدن وكأنها عملية مشروعة.

ويضاف إلى ذلك ظاهرة الاستهلاك التفاخري الذي تمتاز به طبقة التجار والأثرياء الجدد، ذلك ما أثر حتما على باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى، خاصة العاملة منها والتي تحاول هي بدورها تقليد هذه الطبقة، مما يدفعها إلى اللجوء إلى أساليب معينة وقد تكون غير أخلاقية لإشباع حاجاتها الاستهلاكية والتي لا تقوى دخولها على ذلك.

بمعنى أخر أن ظاهرة التضخم يؤدي إلى خلق نمط استهلاكي جديدا لجميع أفراد المجتمع بمختلف طبقاته لأن الجميع يحاول التخلص من النقود لتدهور قيمتها باستمرار، مما يترتب عليه تغذية الاستهلاك وبالذات الطرفي منه إلى جانب اقتناء

السلع المعمرة وخاصة المستوردة منها، مما يخلق فئة من المجتمع تمتهن هذه التجارة وفي مدة قصيرة تصبح ممتلكة لرؤوس الأموال ضخمة تساعدها على بسط نفوذها في المجال الاقتصادي وحتى في المجال السياسي، مما يوفر لهم المجال من تحقيق أهدافهم الشخصية، كالبحث عن الأرباح السريعة وبشتى الوسائل، واللجوء إلى استيراد السلع التي تحقق لهم أرباح طائلة، وبالتالي توسيع ما يسمى بظاهرة تغير النمط الاستهلاكي وتوفير المناخ اللازم لاستهلاك السلع الأجنبية على حساب السلع المحلية أو الإنتاج المحلي وبالتالي القضاء عليه وما ينتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية إضافية.

ب:-أثر التضخم على قيمة العمل الإنتاجي:

إن ظهور موجة التضخم وظهور طبقات معينة في المجتمع كما سبق الذكر، والتي تتمثل أهدافها في تحقيق الربح السريع، وتجميع الثروات وبأي أسلوب وطريقة يدفع أفراد المجتمع إلى النظر إلى اعتبار أن القيمة الحقيقية الوحيدة للفرد تتمثل في ما لديه من أموال وثروات، وليس على أساس القيمة الأخلاقية، بمعنى يصبح المجتمع مادي بالمعنى الحقيقي، ويصبح بالتالي العمل الإنتاجي لا معنى له في قاموس المجتمعات النامية، مما يجعل العائد المادي والمعنوي الذي يعود على الفرد يسير في علاقة عكسية مع الجهد الصادق المبذول، ومعنى ذلك لم تعد هناك علاقة سببية بين الزيادة في مستوى الدخل الحقيقي وارتفاع مستوى إنتاجية العمل، ونتيجة لذلك يحاول العامل أو الفرد استخدام الطرق المختلفة للحصول على الأموال لتحقيق هدفه وتعويض التدهور الذي حدث في وضعه الاجتماعي، مما يؤدي إلى إبراز ظاهرة الفساد الإداري وانتشار الرشوة في المجتمعات النامية وبصورة كبيرة جدا.

إذا للتمويل التضخمي آثار سلبية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية كما سبق الذكر، لكن رغم ذلك لا يعني أن هذا المصدر يعتبر من المصادر التي لا يمكن

اللجوء إليها، بل يبقى من بين المصادر المحلية المتاحة، ولقد أدى استخدامه في بعض الدول إلى نجاح سياسات التوسع الصناعي،مما دفع بعملية التنمية وحقق تقدما اقتصاديا عن طريق التحكم في أثاره وتقليلها،كما يتطلب على الدول النامية استخلاص العبر والنتائج من مختلف التجارب التي استخدمت هذه الوسيلة التمويلية،رغم اختلاف الظروف الاقتصادية. كما يمكن القول بأن أغلب الدول النامية لديها موارد اقتصادية معطلة تتمثل في القوى العاملة والأراضي الزراعية والثروات المعدنية،فإذا توافرت لديها مدخرات وحتى عن طريق التوسع في الإصدار النقدي فإن ذلك قد يمكن تلك الدول من استغلال مواردها.

رابعا: التضخم في الدول النامية و حدود اللجوء إليه:

لقد تنوعت تجارب الدول في ميدان استخدامها للتمويل التضخمي،وقبل دراسة هذه التجربة وتتبعها تاريخيا،لا بد من محاولة دراسة إمكانية قيام التنمية وتحقيق معدلات للنمو الاقتصادي دون اللجوء إلى التضخم، وفي هذا الإطار يرى معظم الاقتصاديين أن تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي أمر غير ممكن دون اللجوء إلى التضخم وسوف نتطرق إلى الاعتبارات التي اعتمد عليها هؤلاء الاقتصاديين قبل دراسة التضخم في هذه الدول.

بمعنى سوف نحاول استعراض الشروط التي يعتمد عليها هؤلاء الاقتصاديين حول عدم إمكانية تحقيق التنمية دون تضخم.

1- يمكن الاعتماد على خلق النقود من أجل تمويل التنمية إذا لم يمكن من شأنه إحداث فائض في الطلب النقدي الكلي على العرض الحقيقي من السلع والخدمات، وبالتالي لا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويتحقق في حالة وجود طاقة إنتاجية عاطلة. ولقد سبق الإشارة إلى ذلك.

2- وحتى إن كان الاقتصاد الوطني في حالة تشغيل كامل فإنه يمكن استخدام التمويل التضخمي لكن في حدود معينة لا يؤدي إلى توليد ضغوط تضخمية، ويتحقق في حالة استثمار قطاع الاكتفاء الذاتي بنصيب يعتد به في الاقتصاد القومي كما هو الحال في بعض بلدان إفريقيا و أسيا.[10]

3- حصول الدول النامية على معونات من الخارج يؤدي إلى زيادة الموارد الحقيقية للدول، وبالتالي فإن الإصدار النقدي سوف يقابل هذه الزيادة في الموارد الحقيقية.

4- يعتبر المعدل المستهدف تحقيقه في التنمية محددا في الاعتماد على عملية الإصدار النقدي،بمعنى آخر أنه كلما زاد معدل النمو المستهدف زادت درجة الاعتماد على التمويل التضخمي.

وبصفة عامة لجعل التمويل التضخمي فعالا يجب توفير شرطين أساسيين.

الشرط الأول: كون تناسب بين الإصدار النقدي و التقديرات التي تقدم من طرف المسئولين عن التنمية فيما يتعلق بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة، وكذلك الزيادة المتوقعة من الدخل الناتجة عن التنمية، بمعنى ربط الإصدار النقدي بحجم الطاقة الإنتاجية العاطلة و بالزيادة في الدخول التي تصاحب عملية التنمية.

الشرط الثاني: التحكم في الإصدار النقدي الجديد وتوجيهه إلى القطاعات المنتجة وبمعنى أدق. تخصيص جزء من الموارد المتاحة للتمويل عن طريق الإصدار النقدي للقطاع الخاص، لأن التوجيه الكامل لهذه الموارد للقطاع العام يؤدي حتما إلى زيادة مقدرة النظام المصرفي على خلق الائتمان بما لا يتناسب والوضع الاقتصادي. إذا نلاحظ أن عملية الإصدار النقدي تعتبر أحيانا ضرورية لعملية التنمية في الدول النامية، ولقد طبقت هذه السياسة من طرف مجموعة من الدول سواء كانت متقدمة كما حدث في اليابان أو في دول نامية كالمكسيك والبرازيل

وغيرها من الدول النامية وفي هذا الإطار سوف نتطرق إلى تجربة التضخم في الدول النامية.

أ- **تحليل التضخم في الدول النامية** : لقد شهدت الدول النامية ظاهرة التضخم لفترات طويلة ولقد تميزت الفترة قبل السبعينات باستقرار نسبي في معظم الدول النامية، ما عدا دول أمريكا اللاتينية التي أصيبت بالتضخم الدائم، ومع ذلك فقد واجهت 11 دولة نامية تضخما حادا أي تضخم أعلى من 50% لمدة ثلاث سنوات أو أكثر في الخمسينيات وكانت أسوأ حالة شهدتها أندونسيا في الفترة 62 إلى 67 والأرجنتين والشيلي للسنوات قبل 76 حيث وصل معدل التضخم في هذه الدول إلى حوالي 300% والدراسة التي أجريت على هذه المجموعة من الدول الإحدى عشرة تبين أن هذه الدول يمكن تقسيمها إلى مجموعتين وفق سبب اللجوء إلى التمويل التضخمي. فالمجموعة الأولى كالشيلي وغانا وأندونسيا كان سبب استخدام التمويل التضخمي هو العجز المالي الكبير والمتكرر، حيث تم اللجوء لتغطية هذا العجز إلى الاستدانة من المصارف، أما بالنسبة للمجموعة الثانية فقد كان للتوسع الائتماني للقطاع الخاص بمعدلات تتجاوز معدلات الاستقرار السعري أكبر الأثر، ومن بين هذه الدول، البرازيل، الأوروجواي باراغواي[11]، وما يمكن استنتاجه من هذه الدراسة أن معدل التضخم في الدول النامية المدروسة كان يشابه معدل التضخم في الدول المتقدمة، وبمعنى آخر فإن جميع الدول سواء كانت نامية أو متقدة قد اشتركت في العملية العامة للتضخم الناتج عن السرعة الكبيرة في نمو عرض النقد العالمي، كما أن الانفتاح الاقتصادي للدول النامية جعل جزءا من التضخم في الدول النامية يعتبر تضخما مستوردا.

الخاتمة

وكنتيجة عن أهمية التمويل التضخمي ودوره في التنمية في الدول النامية، يمكننا القول بأن للتمويل التضخمي مكانة هامة لدى الاقتصاديين في مختلف الدول، رغم كون المبررات المقدمة في هذا الإطار غير مقنعة. لكن في مقدرة الاقتصاديات المتخلفة أن تلجأ إلى هذا الأسلوب التمويلي في ظل نقص الموارد المحلية الأخرى، وفي الحدود التي يمكنها التحكم في أثاره، عن طريق الإجراءات الضرورية لمعالجة ظاهرة التضخم كالرقابة السعرية وتوجيه الزيادة النقدية إلى عناصر الإنتاج المعطلة وفي المجالات السريعة العائد. وكما يمكن للحكومة أن تضع السياسات المناسبة لتحويل الزيادة في الدخول الناشئة عن التضخم من المناطق التي يرتفع فيها الميل الحدي للاستهلاك إلى المناطق التي ينخفض فيها هذا الميل، كما تلعب السياسة المالية دورا مهما في مكافحة التضخم وذلك بإعادة النظر في أنماط الإنفاق الحكومي وتشجيع الادخار.

الهوامش:

1- د/ عبد الحميد محمد القاضي، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية سنة 1978، ص 215.

2- رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1980 ص 176.

3- سحنون محمد، السياسات المالية و النقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائر، مرجع سابق ص 97.

4- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة. دراسة تطبيقية للاقتصاد المصري مؤسسة الثقافة الجامعية، 1973ص 73.

5- سحنون محمد، السياسات المالية و النقدية لتمويل التنمية الاقتصادية مع دراسة خاصة عن الجزائر، مرجع سابق ص101.

6- Robert SOLOMON, le système monétaire international, économica, p. 242-244

7- مالكوم جيبلز، مايكل رومر، اقتصاديات التنمية مرجع سابق ص 552.

8- محمود محمد و عبد النعيم محمد المبارك، في اقتصاديات التنمية و التخطيط، مصدر سابق ص 191.

9- حتى أصحاب هذه الحجج يعتبرون بأن التمويل التضخمي إذا استخدم لفترة زمنية طويلة قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها تفوق في النهاية زيادة معدل التراكم الرأسمالي.

10- للتوسيع في مجال هذه الدراسات يمكن دراسة ما جاء به رتان باسيا RAttan bhatia.

11- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي والبورصات الإسكندرية – دار الجامعات الجديدة للنشر 1998 ص 347.